

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون المجلس الزراعي السوداني لسنة ١٩٩١

ترتيب المواد
الفصل الأول
أحكام تمهيدية

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - تفسير .

الفصل الثاني
المجلس

- ٣ - إنشاء المجلس ومقره ومسؤوليته .
- ٤ - تشكيل المجلس.
- ٥ - ألغيت .
- ٥أ - حل المجلس .
- ٥ب - قسم رئيس وأعضاء المجلس .
- ٦ - شروط العضوية.
- ٧ - دورة المجلس .
- ٨ - ألغيت .
- ٩ - الإستقالة من المجلس.
- ١٠ - الإعفاء من العضوية.
- ١١ - خلو المقعد .
- ١٢ - ملء المقاعد الخالية
- ١٣ - إجتماعات المجلس والنصاب القانوني.
- ١٤ - إختصاصات المجلس وأغراضه.
- ١٥ - سلطات المجلس .

**الفصل الثالث
الأمين العام والمسجل ونائبه**

- ١٦ – تعيين الأمين العام والمسجل ونائبه .
- ١٧ – واجبات الأمين العام .
- ١٨ – واجبات المسجل .

**الفصل الرابع
السلم الزراعي والتسجيل**

- ١٩ – السلم الزراعي .
- ٢٠ – الإعلان عن التسجيل .
- ٢١ – شروط التسجيل .
- ٢٢ – السجلات .
- ٢٣ – وجوب التسجيل .
- ٢٤ – إمتياز التسجيل .
- ٢٥ – إعلان التسجيل .
- ٢٦ – القسم .
- ٢٧ – الشطب من السجل والإستئناف .

**الفصل الخامس
المالية والحسابات**

- ٢٨ – الموارد المالية .
- ٢٩ – حفظ الحسابات .
- ٣٠ – إيداع الأموال .
- ٣١ – المكافآت وشروط الخدمة .
- ٣١أ – التقارير الدورية .

الفصل السادس أحكام ختامية

- ٣٢ — قواعد السلوك المهني .
- ٣٣ — قواعد حماية المهنة.
- ٣٤ — الجزاءات والعقوبات .
- ٣٥ — سلطة إصدار اللوائح والقواعد .
- الجدول -

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون المجلس الزراعي السوداني لسنة ١٩٩١

(١٩٩١/١٢/٢)

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

١— يسمى هذا القانون "قانون المجلس الزراعي السوداني لسنة ١٩٩١".
اسم القانون.

(١) ١٩٩١

تفسير.

٢— في هذا القانون ، ما لم يقتضي السياق معنى آخر :^(٢)

"السلم الزراعي" يقصد به التدرج في مهنة الزراعة ،
المنصوص عليه في المادة ١٩ ،
يقصد به الشخص الذي يقرر المجلس
أهليته ومقدرتها على تحمل مسؤولية عمل
معين في أي من المجالات الزراعية ،
يقصد به كل شخص يتخرج من المدارس
الزراعية الثانوية العليا السودانية، أو ما
يعادلها ،

"في الزراعة المتدرب" يقصد به كل شخص حصل على تدريب،
بمركز التدريب الزراعي ، أو مدرسة
زراعية ، دون الثانوية العليا ، واكتسب
خبرة في أي من المجالات الزراعية من
طريق التدريب العملي، أو الممارسة
الفعالية،

"المجالات الزراعية" يقصد بها مجالات العمل الزراعي
والدراسات والبحوث والإرشاد والتدريب
والاستشارات وبيوت الخبرة في كل

(١) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ . وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .
(٢) القوانين نفسها .

تخصصات العلوم الزراعية والبيئية
والتقنيات المرتبطة بالإنتاج الزراعي
النباتي والحيواني وأى مجال آخر يقرره
المجلس " ،

يقصد به المجلس الزراعي السوداني المنشأ
بموجب أحكام المادة (١٣) ،

يقصد بها أي نشاط فني ، أو علمي يرتبط
بعملية الإنتاج الزراعي بطريقة مباشرة أو
غير مباشرة بغرض زيادة الإنتاج
وتحسينه، وترشيد استخدام الموارد المتاحة،
"مهندس زراعي مهني" يقصد به كل شخص يحمل درجة
البكالريوس في علوم الزراعة أو ما
يعادلها، من أي جامعة معترف بها ،

"مهندس زراعي تقني" يقصد به كل شخص يتخرج في المعاهد
الزراعية العليا السودانية أو ما يعادلها
درجة دبلوم ،

يقصد به وزير المالية والاقتصاد
الوطني ،

"الوزير المختص" يقصد به الوزير الذى يعينه رئيس
الجمهورية للإشراف على المجلس .

الفصل الثاني المجلس

(١) ينشأ مجلس يسمى " المجلس الزراعي السوداني " لينفذ الإختصاصات ويقوم بالواجبات ويمارس السلطات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتكون له شخصية اعتبارية وخاتم عام ، وله حق التقاضي بإسمه .^(٣)

(٢) يكون مقر المجلس بولاية الخرطوم ، أو أي مكان آخر يقرر هو .

(٣) يكون المجلس مسؤولاً ، لدى الوزير المختص ، عن طريق رئيسه أو من ينوب عنه .^(٤)

(٤) يشكل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير

المختص بعد التشاور مع الجهات المختصة ويكون من رئيس ونائب الرئيس من القياديين في العمل الزراعي على أن تتوفر فيهما الكفاءة والخبرة اللازمتين ، وعدد من الأعضاء يمثلون الجهات الآتية :

- (أ) ممثلي اثنين لاتحاد المهندسين الزراعيين
- (ب) ممثل النقابة العامة للمهندسين التقنيين ،
- (ج) ممثل نقابة فني الزراعيين ،
- (د) ثلاثة ممثلي لعمداء الكليات الزراعية في الجامعات ،
- (هـ) ممثل للجمعيات العلمية الزراعية في الجامعات تختاره الجمعيات المسجلة بالمجلس ،
- (و) ممثل وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم الزراعي ،

^(٣) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .

^(٤) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .

^(٥) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ ، قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

(ز) ممثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،
 (ح) ممثل وزارة العلوم والإتصالات ،
 (ط) ممثل وزارة الزراعة والري ،
 (ى) ممثل وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمرعاعي ،
 (ك) الأمين العام ،
 (ل) ستة أعضاء من ذوى الخبرة والكفاءة والاهتمام بال مجالات الزراعية يختارهم الوزير المختص بتوصية من المجلس على أن يكون من بينهم ممثل لاتحاد العام لمزارعى السودان ،

٥- الغيت .^(٦)

٥أ- حل المجلس.^(٧) يجوز لمجلس الوزراء متى اقتضت المصلحة العامة وحسن سير عمل المجلس وبناءً على توصية الوزير المختص بعد التشاور مع الجهات المختصة أن يقرر حل المجلس، وفي هذه الحالة يباشر الوزير المختص بصفة مؤقتة سلطات ومسؤوليات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون لحين تشكيل المجلس الجديد ، على أن يكون ذلك في فترة أقصاها ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ قرار حل المجلس .

قسم رئيس وأعضاء ٥ب - يؤدي رئيس المجلس ونائبه وأعضاء المجلس قبل مباشرة مهامهم،
 (٨) القسم الوارد بالجدول الملحق بهذا القانون أمام الوزير المختص .

(٦) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .

(٧) القانون نفسه .

(٨) القانون نفسه .

شروط العضوية. ٦ - يشترط في عضو المجلس أن :^(٩)

(أ) يكون سودانياً ،

(ب) يكون من ممن مضى على تسجيلهم ست سنوات ،

(ج) لا يكون قد سبق إدانته بوساطة محكمة مختصة في جريمة

تعلق بالشرف ، أو الأمانة ، أو في أي مخالفة تتعلق بآداب

السلوك المهني ، ويرى المجلس إنها لا تليق بشرف المهنة.

دورة المجلس.^(١٠) ٧ - تكون دورة المجلس أربع سنوات على أنه يجوز للوزير المختص

مد الدورة لفترة ستة أشهر أخرى متى اقتضت الضرورة ذلك .

٨ - الغيت.^(١١)

٩ - يجوز لرئيس المجلس أو نائبه أو أي عضو أن ينقدم باستقالته

من المجلس.^(١٢) تعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ قبولها لها.

الإعفاء من العضوية. ١٠ - يجوز للمجلس أن يعفى من عضويته أي عضو غاب عن اجتماعين

متتاليين من اجتماعاته ، دون إذن ، أو عذر مقبول .

١١ - يخلو مقعد الرئيس أو العضو ، في أي من الحالات الآتية : خلو المقعد.

(أ) الاستقالة ،

(ب) تخلف أي من شروط العضوية ،

(ج) الإعفاء من العضوية ،

(د) شطب الاسم من السجل ،

(هـ) إنتهاء العضوية ،

(و) الوفاة .

^(٩) القانون نفسه .

^(١٠) القانون نفسه .

^(١١) القانون نفسه .

^(١٢) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .

- ملء المقاعد الخالية. ١٢— (١) اذا خلا أي مقعد في المجلس ، فيجب ملؤه في أسرع فرصة ممكنة ، بذات الكيفية ، التي تم بها تعيين شاغله ، إلا اذا كانت المدة المتبقية أقل من ستة أشهر ، فلا يملا المقعد ، الا بعد نهاية المدة الاعتيادية .^(١٣)
- (٢) لا يكون لخلو المقعد أي اثر في سلطات المجلس ، شريطة ألا يقل عدد الأعضاء الباقين ، عن نصف أعضاء المجلس .

- يجتمع المجلس ثلاث مرات على الأقل في السنة ، بدعوة من رئيسه، وتجوز الدعوة لاجتماع طارئ بدعوة من رئيس المجلس، أو بناء على طلب نصف الأعضاء، اذا دعت الضرورة لذلك .
- (١) اجتماعات المجلس والنصاب القانوني .
- (٢) يكتمل النصاب القانوني، لاجتماعات المجلس ، بحضور نصف أعضائه .
- (٣) تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة، وفي حالة تعادل الأصوات، يكون لرئيس المجلس صوت مرجح .

- إختصاصات المجلس ٤— تكون للمجلس الإختصاصات والأغراض الآتية:^(١٤)
- (أ) تنظيم مهنة الزراعة وتطويرها، ومراقبة مزاولتها على الوجه الأمثل، والتنسيق مع الجهات الزراعية المختصة الأخرى ،
- (ب) المساهمة في تنظيم القوى العاملة، وإعدادها، وتدريبها، وإستخدامها في المجالات الزراعية المختلفة ،
- (ج) وضع برنامج ومناهج لتدريب الخريجين الزراعيين نظرياً وعملياً قبل تسجيلهم بالمجلس بدرجة عضو ،

^(١٣) القانون نفسه
^(١٤) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤.

(د) وضع قواعد السلوك المهني، وقواعد حماية المهنة، والعمل على أن تكون ممارسة المهنة ، وفقاً لذلك القواعد،

(هـ) تحديد المؤهلات والشروط الالزمة للقيد في السجل ، المحافظة على مستوى علمي رفيع للمهنة وذلك :

(أولاً) بإبداء الرأي حول صلاحية المناهج في الكليات الزراعية في السودان ، والتتأكد من أن مستوى التدريس والإمتحانات والتدريب فيها يفي بالغرض المطلوب لإعداد زراعيين أكفاء ومسؤولين ،

(ثانياً) بإبداء الرأي حول المستوى المطلوب للمجالات الزراعية لخريجي الجامعات الأجنبية، وذلك بمقارنة فترات الدراسة، والمناهج، والتدريب فيها، مع مثيلاتها من الجامعات السودانية ،

(ثالثاً) بالاشتراك في لجنة تقويم الشهادات لخريجي الكليات الزراعية من الجامعات غير السودانية ،

(رابعاً) بأن يوصى ، في حالة عدم إقتناعه بالمستوى في أي من الجامعات الأجنبية ، بعقد اختبار لخريجي تلك الجامعات أو يأمر بان يقضوا فترة تدريبية أطول أو كليهما ، ويقرر في ضوء ذلك صلاحيتهم للتسجيل ،

(ز) الإحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها في هذا القانون وما يستحدثه المجلس من سجلات وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه .

(ح) إجازة مقترنات الموازنة وعرضها على الجهات المختصة، التعاون مع الجهات الرسمية والشعبية والقطاع الخاص والنقابات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف تجميع القوى والجهود لتطوير القطاع الزراعي والارتقاء به ، دعما للاقتصاد السوداني ،

(ي) المساهمة في إبتكار الوسائل والمبادرات الخلاقة وتشجيع المواهب العلمية والبحوث في مجال المهنة ولقاءات بين الأشخاص المسجلين في السودان مع رصفائهم في الدول الأخرى ،

(ك) تحديد المجالات الزراعية ، وفقا للوائح .

(١) - ١٥ سلطات المجلس.

(أ) مخاطبة أي زراعي في أي أمر، ضمن إختصاصاته وأغراضه ، ويجب على الزراعي ، أن يرد متى ما طلب منه ذلك في الميعاد الذى يحدده المجلس ، أو قبل ذلك ،

(ب) تکلیف ای :

زراعي بالحضور أمامه أو أمام أي من لجانه أو رئيسه أو من ينوب عنه، لاستجوابه في أي أمر ضمن اختصاصاته وأغراضه، ويجب على ذلك الزراعي أن يمثل لذلك التكليف في المكان والزمان ، الذين يحددهما المجلس الا اذا كان لديه عذر يبيده قبل الموعد المحدد للإستجواب ، بوقت مناسب وفقه المجلس ،

شخص بالحضور أمامه أو أمام رئيسه ، (ثانياً)

أو أي من لجانه لأداء الشهادة ،

(ثالثاً) شخص أو جهة بإحضار أي دفاتر أو

أوراق أو مستندات أو أي أشياء يراها

اللزامية للسير في أي إجراء أمامه ،

- (ج) مخاطبة أي جهة أو شخص وطلب أي توضيح أو تعليق في أي أمر يقع ضمن إختصاصاته وأغراضه ،
- (د) التحقيق في الشكاوى التي ترفع إليه كتابة ضد أي زراعي مسجل ، وإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها ،
- (هـ) تكوين اللجان واستخدام الكوادر ، التي تمكّنه من القيام بأعماله وإنجاز واجباته ،
- (و) اتخاذ أي إجراءات تأدبية ضد أي زراعي يرفض الإمتحان لتكليفه بالردد أو الحضور أو تقديم أي مستندات ،
- (ز) فرض الرسوم وتحديدها وفقاً للوائح .
- (٢) يجوز للمجلس التصرف في الرسوم المنصوص عليها في البند (١)(ز) بالطريقة التي يراها مناسبة .
- (٣) يجوز للمجلس أن :^(١٥)
- (أ) يبرم من العقود ، ما يكون إبرامه لازماً أو مناسباً للقيام بأعماله ،
- (ب) يتملك من المنقولات ، أو العقارات ما يكون من الضروري أو المناسب تملكه للقيام بأعماله ،
- (ج) التصرف في العقارات بالبيع أو الرهن أو الإيجار أو غيرها من التصرفات القانونية الأخرى بموافقة مجلس الوزراء ،
- (د) وضع اللوائح الداخلية لتنظيم اجتماعاته .

^(١٥) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .

الفصل الثالث^(١٦) الأمين العام والمسجل ونائبه

تعين الأمين العام ١٦— (١) يكون للمجلس أمين عام متفرغ يعينه مجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير المختص ، على أن يحدد القرار والمسجل ونائبه.

مخصصاته بعد توصية الوزير ووزير تنمية الموارد البشرية والعمل والمجلس الأعلى للأجور ، لتأدية الواجبات وتنفيذ الاختصاصات وممارسة السلطات المنصوص عليها في هذا القانون^(١٧).

(٢) يعين المجلس المسجل ونائبه متى ما اقتضت الضرورة ذلك .

واجبات الأمين العام. ١٧— يجب على الأمين العام أن :

(أ) يحضر جميع اجتماعات المجلس واللجان التي يكونها المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون وللواحة الصادرة بموجبه،

(ب) يشرف على تدوين وقائع اجتماعات المجلس واللجان كما يشرف على توزيعها على الأعضاء مع حفظ صورة منها في المجلس للرجوع إليها عند اللزوم ،

(ج) يشرف على جميع المسائل المالية والإدارية في المجلس مع مراقبة حسن الأداء فيه وفقاً لسياسات المجلس وتوجيهاته ،

(د) اقتراح الموازنة السنوية ورفعها للمجلس ،

(هـ) ينظم إجراءات دعوة المجلس وإنعقاده مع حفظ السجلات الخاصة بمقابلات المجلس ،

(و) يعد تقريراً سنوياً في شهر ديسمبر من كل سنة عن أعمال المجلس للسنة المنتهية ليكون بعد اعتماده من المجلس

^(١٦) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ وقانون التعديلات المتنوعة قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

^(١٧) قانون التعديلات المتنوعة قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

مرجعاً لأعمال المجلس ويرسل نسخة منه للوزير المختص
وجميع الجهات الممثلة في المجلس ،

(ز) الإشراف على أعمال المسجل عند تعيينه أما في حالة عدم
التعيين فيمارس الواجبات المنصوص عليها في المادة ١٨.

١٨— يجب على المسجل أن :
(أ) يعد السجلات المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح
الصادرة بموجبه ،

(ب) يقيد في السجل المناسب اسم كل زراعي يطلب منه ذلك
إذا:

(أولاً) استوفى الزراعي طالب القيد كل شروط التسجيل
المحددة في هذا القانون واللوائح الصادرة
بموجبه ،

(ثانياً) لم يسبق شطب اسمه من السجل ،
(ج) يضع أمام المجلس في أول اجتماع له كل طلب لتسجيل
يجده غير مستوف للشروط المقررة وينظر المجلس في
ذلك الطلب ويقرر ما يراه مناسباً في أسرع وقت ممكن ،
(د) يقيد بعد دفع الرسوم المقررة كل زراعي يقرر المجلس قيد
اسمها مع قيد مؤهلاته وعنوانه ،

(هـ) يشطب اسم أي زراعي يقرر المجلس شطب اسمه ويرسل
بأسرع فرصة ممكنة صور من ذلك القرار إلى جميع
الجهات التي تحفظ بصورة من السجل ،

(و) يسجل بعد تحصيل الرسوم المقررة :
(أولاً) كل شهادة للمؤهل الزراعي فوق الجامعي يحصل
عليها أي زراعي مسجل يطلب قيدها إذا كانت
الجامعة معترفاً بها من المجلس وكذلك تكون تلك
الشهادة موثقة ،

- (ثانياً) كل شهادة فوق الجامعية يقرر المجلس تسجيلها ،
 (ز) يحيل للمجلس كل طلب لاعتماد التخصص وأن يضمنه في
 السجل بعد تحصيل الرسوم المقررة متى ما اعتمد المجلس
 ذلك التخصص ،
- (ح) ينشئ ويحفظ سجلاً لجميع المؤسسات الأكاديمية التي
 يعترف بها المجلس عند بدء العمل بهذا القانون ويضيف
 الى ذلك السجل أي مؤسسة أكademie يعترف بها المجلس
 لاحقاً ،
- (ط) يدون في السجل المعنى كل تغيير في عنوان أي زراعي
 مسجل يصله إخطار بتنغير عنوانه ،
- (ى) يخطر المجلس باسم كل زراعي يتوفى ليوجه المجلس
 باتخاذ الإجراءات اللازمة ،
- (ك) يعيد الى السجل اسم أي زراعي يقرر المجلس إعادة
 تسجيل اسمه بعد تحصيل الرسوم المقررة ،
- (ل) يزود كل زراعي عند أداء القسم بصورة من السجل وكتيب
 قواعد المهنة وأدابها وسلوكها ،
- (م) يجدد السجل كل خمس سنوات .

الفصل الرابع السلم الزراعي والتسجيل

- السلم الزراعي . ١٩ - (١) يتكون السلم الزراعي لأغراض التسجيل من :
- (أ) في زراعة متدرج ،
 - (ب) في زراعة ،
 - (ج) مهندس زراعي تقني ،
 - (د) مهندس زراعي مهني .
- (٢) يصدر المجلس اللوائح الازمة ، التي توضح التدرج داخل كل فئة من الفئات المنصوص عليها في البند (١) .

الإعلان عن التسجيل . ٢٠ — يصدر المجلس إعلاناً بالفئات الزراعية ، التي يقرر تسجيلها وكيفية تقديم الطلبات للتسجيل ، ومواعيد دفع الرسوم المقررة لذلك .

شروط التسجيل . ٢١ — (١) يجب أن تتوافر في كل شخص يرغب في التسجيل وفقاً لأحكام هذا القانون الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون سودانياً ،
- (ب) أن يكون من الفئات الواردة في المادة ١٩ ،
- (ج) ألا يكون قد سبق إدانته أمام محكمة مختصة في أي جريمة منصوص عليها في هذا القانون ، أو أي قانون آخر ، يرى المجلس أن إرتکابها لا يتفق مع شرف المهنة وتقاليدها ، وفقاً لأحكام هذا القانون ، واللوائح الصادرة بموجبه ،

(د) أن يسدد الرسوم التي يقررها المجلس .
يجوز للمجلس أن يطلب تقارير ، أو يجرى امتحاناً أو معاينة مهنية التأكد من أهلية طالب التسجيل لتسجيله وتحدد اللوائح كيفية إجراء الامتحان أو المعاينة .

يجوز للمجلس أن يمنح أي شخص غير سوداني تسجيلاً مؤقتاً شريطة أن يكون ذلك الشخص مهندساً زراعياً مؤهلاً استخدم بوساطة إتفاقية مع حكومة السودان وفي حالة القطاع الخاص لا يمنح المجلس ذلك التسجيل إلا لأصحاب التخصصات النادرة .

السجلات . ٢٢ — (١) ينشى المجلس ويحفظ سجلين ، لقيد الزراعيين العاملين في المهن الزراعية وهما :

- (أ) السجل الدائم ،
- (ب) السجل المؤقت .

يجوز للمجلس أن ينشئ أي سجلات أخرى براها ضرورية .

وجوب التسجيل. ٢٣— على الرغم من أي حكم مخالف في أي قانون آخر لا يجوز منح أي ترخيص لممارسة مهنة الزراعة وفقاً للسلم الزراعي المنصوص عليه في المادة ١٩ ، في القطاع الخاص ، أو العام أو استخدام أي شخص بهذه الصفة ما لم يكن مسجل وفقاً لأحكام هذا القانون .

إمتياز التسجيل. ٢٤— (١) يؤهل التسجيل في السجل الدائم ، الزراعي للعمل في أي من المجالات الزراعية التي تم تسجيله للعمل فيها .

(٢) يؤهل التسجيل في السجل المؤقت ، الزراعي الأجنبي لممارسة المهنة مع الجهة التي تعاقد معها فحسب ، على أنه يجوز للمجلس مع مراعاة أحكام المادة (٢١) (٣)، التصديق له بالممارسة العامة اذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك .

إعلان التسجيل. ٢٥— (١) يصدر المجلس في مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ صدور إعلان بدء التسجيل ، وكل خمس سنوات ، سجلاً لكل فئة من الفئات المقررة ، مبيناً فيها أسماء الأشخاص المسجلين ، وفقاً للترتيب الأبجدي ، مع عناوين محلات عملهم ، ويجوز له نشر ملحق دورية ، حسبما يقرره (١٨).

(٢) يمنح المجلس شهادة تسجيل مؤقتة ، لكل شخص يستحق ذلك التسجيل ، ولم يظهر اسمه في السجل ، على أن تكون تلك الشهادة ، ملكاً للمجلس ، ويعيدها له حاملها ، حال نشر اسمه في السجل .

(٣) يكون لكل شخص ، نشر اسمه في السجل ، أو منح شهادة تسجيل مؤقتة ، الحق في أن يحمل أيها من الالقاب ، التي تميز الفئات الواردة في السلم الزراعي ، المنصوص عليها في المادة ١٩ .

^(١٨) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .
﴿٣٧٣﴾

٢٦— يؤدى طالب التسجيل ، القسم قبل مزاولة المهنة ، أمام المسجل ،
بالصيغة المنصوص عليها في اللوائح .

- ٢٧— (١) يشطب المجلس اسم أي شخص من السجل الشطب من السجل .
الخاص به في أي من الحالات الآتية :
(أ) الوفاة ،
(ب) الإدانة بوساطة محكمة مختصة ، في أي جريمة أو مخالفة يرى المجلس ، أن ارتكابها لا يتفق مع
تقالييد المهنة ،
(ج) عدم مراعاة السلوك المهني وفقاً لرأي المجلس ، وفي هذه الحالة يكون الشطب بصفة مؤقتة أو دائمة حسبما يقرر ،
(د) فقدانه أيها من شروط التسجيل ، المنصوص عليها في المادة ٢١ ،
(هـ) التقدم كتابة ، بطلب لشطب اسمه من السجل .
إذا تقرر شطب اسم أي شخص من السجل ، وفقاً لأحكام البند (١) ، فيجب إخطاره بذلك كتابة ، مع توضيح سبب الشطب ومدته وتاريخ سريانه .
(٣) يجوز لكل شخص قرر المجلس عدم أهلية للتسجيل أو شطب اسمه من السجل أن يتقدم للوزير المختص خلال شهر من تاريخ إخطاره بالقرار بطلب لإعادة النظر فيه ، ويجوز للوزير المختص أن يشكل لجنة فنية للنظر في ذلك الطلب ويجوز للمتظاهر أن يستأنف قرار الوزير المختص للمحكمة المختصة خلال شهر من تاريخ صدوره .^(١٩)

^(١٩) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .
﴿٣٧٤﴾

الفصل الخامس المالية والحسابات

٢٨— تكون الموارد المالية للمجلس ، من الآتى :

- (أ) ما تخصصه له الدولة من إعتمادات ،
- (ب) رسوم التسجيل ،
- (ج) قيمة ما يصدره من مطبوعات ،
- (د) المنح والهبات والقروض ،
- (هـ) أي موارد أخرى ، يوافق عليها المجلس .

٢٩— (١) يحتفظ المجلس بحسابات صحيحة ومستوفاة لإيراداته حفظ الحسابات.^(٢٠)

ومصروفاته وفقاً للأسس المحاسبية السليمة ويقوم ديوان المراجعة القومي بمراجعتها ويرفع المجلس الحساب الختامي مع تقرير ديوان المراجعة القومي للوزير المختص لجازته .

(٢) لأغراض هذا القانون تعتبر أموال المجلس أموالاً عامة .

٣٠— تودع جميع أموال المجلس في بنك السودان المركزي أو أي مصرف آخر يعتمد المجلس ويوافق عليه بنك السودان المركزي.^(٢١)

٣١— (١) يحدد مجلس الوزراء بناءً على توصية الوزير المختص مكافآت الرئيس ونائبه والأعضاء .^(٢٢)

(٢) يحدد مجلس الوزراء شروط خدمة العاملين بالمجلس بناءً على توصية الوزير المختص والوزير ووزير العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية والمجلس الأعلى للأجور .

(٢٠) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ وقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

(٢١) قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

(٢٢) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ ، قانون التعديلات المتنوعة رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ ، قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

التقارير الدورية.^(٢٣) ٣١أـ يقدم المجلس كل ثلاثة أشهر للوزير المختص تقارير دورية عن أعماله ونشاطاته ، وبالرغم من ذلك يجوز للوزير المختص وفي أي وقت أن يطلب أي معلومات أو تقارير إضافية .

الفصل السادس أحكام خاتمية

٣٢ـ بالإضافة إلى أي قواعد أخرى يضعها المجلس ، بموجب اللوائح الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون ، قواعد السلوك المهني.

يجب على العضو المسجل أن يتلزم بالقواعد الآتية :

(أ) يقوم بكل عمل يكلف به ، ضمن المجالات الزراعية ، على أكمل وجه ويبذل كل جهد للتأكد من سلامة العمل ومطابقته لمتطلبات مخدمه والوفاء بجميع إلتزاماته ، مع مراعاة الأمانة المهنية، بما يضمن مصلحة صاحب العمل والمصلحة العامة ،

(ب) يخطر صاحب العمل كتابة ، اذا أراد أن يؤدى أي عمل ، يقتضى التعامل مع أي مؤسسة ، أو هيئة يكون هو مديرًا لها ، أو عضواً في مجلس إدارتها ، أو له مصلحة مادية فيها بعلاقته ب تلك المؤسسة أو الهيئة ، ويحصل على موافقته كتابة على قبول التعامل ، رغم تلك العلاقة ،

(ج) لا يفتشي أي سر يؤمن عليه ، أثناء عمله ولا يطلع أي شخص على ذلك السر سواء كان ذلك بمقابل أو دون مقابل ، إلا اذا حصل على إذن مكتوب من إئتمنه عليه يسمح له بذلك ،

^(٢٣) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .

- (د) لا ينتفع ماديا من القيام بعمل ، يتضرر منه المخدم لمصلحة أي جهة ، أو يمتنع عن القيام بعمل يجب عليه القيام به ، أو يؤخر ذلك العمل لای منفعة شخصية له ، أو لای جهة أخرى غير المخدم ، دون موافقة صريحة من المخدم ،
- (هـ) يحترم زملاء المهنة ويوسّس علاقته معهم على الثقة المتبادلة وعدم التنديد بمقدرتهم المهنية ،
- (وـ) لا يتخذ أي إجراءات قانونية ، ضد أي شخص مسجل بسبب أي من أعمال المهنة إلا بعد عرض الأمر على المجلس ،
- (زـ) يراعي الدقة والتواضع في الإعلان عن أعماله .

قواعد حماية المهنة. ٣٣— بالإضافة إلى أي قواعد أو لوائح يصدرها المجلس لحماية المهنة ، تطبق القواعد الآتية :

- (أ) لا يجوز لأى شخص غير مسجل أن :
- (أولاً) ينتحل صفة التسجيل أو أي لقب أو اسم أو رمز يوحى بذلك ،
- (ثانياً) يمارس العمل في أي من المجالات الزراعية ،
- (ب) يصدر المجلس من وقت لآخر قائمة بالأعمال الفنية التي لا يسمح بها إلا لأشخاص مأذونين وفي هذه الحالة لا يجوز لأى جهة أن تقبل أي مستندات أو تقريرات لا يوقع عليها الشخص المأذون ولا تسمح لأى شخص غير مأذون بمباشرة تلك الأعمال .

الجزاءات والعقوبات . ٣٤— (١) يجوز للمجلس أن يوقع على أي عضو يخالف أحكام هذا القانون ولوائح الصادرة بموجبه الجزاءات الآتية : (٢٤)

(أ) لفت نظر ،

(ب) التوبیخ ،

(ج) تعليق العضوية ،

(د) الشطب النهائي من السجل .

(٢) مع عدم الإخلال بأحكام البند (١) يعاقب بالسجن لمدة لا تجاوز سنتين أو بالغرامة التي تحدها المحكمة أو بالعقوبتين معاً كل شخص يرتكب أيّاً من الأفعال الآتية: (٢٥)

(أ) ممارسة أي من المهن الزراعية ، الوارد ذكرها في المادة ١٩ ، مع عدم التسجيل ،

(ب) الإلقاء بأى بيان كاذب بقصد الإستعانة ، بذلك البيان ، للقيد في السجل ،

(ج) التزوير في أي أمر يتعلق بالتسجيل ،

(د) مساعدة أي شخص في التسجيل لدى المجلس ، وهو يعلم أن ذلك الشخص غير مؤهل لذلك ،

(هـ) التستر على أي شخص يزاول أيّاً من المهن الزراعية ، الوارد ذكرها في المادة ١٩ ، دون أن يكون مسجلا لدى المجلس .

(٢٤) قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

(٢٥) قانون التعديلات المتنوعة قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٣

سلطة إصدار اللوائح ٣٥— يجوز للمجلس أن يصدر اللوائح والقواعد الازمة ، لتنفيذ أحكام هذا القانون، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، يجوز أن تتضمن

تلك اللوائح والقواعد المسائل الآتية :^(٢٦)

- (أ) قواعد لآداب السلوك المهني ،
 - (ب) قواعد حماية المهنة ،
 - (ج) نماذج السجلات والمستندات الأخرى ،
 - (د) القواعد الازمة لتنظيم السجلات والقيد فيها ،
 - (هـ) المؤهلات وفترات التدريب والإختبارات والشروط المطلوبة للتسجيل ، وندرج الفئات ،
 - (و) القواعد الازمة لضبط إجراءات المجلس ، وتنظيم سيرها وضبط العمل ،
 - (ز) إجراءات نظر الشكاوى ،
 - (ح) تحديد المجالات الزراعية .
 - (ي) فرض الرسوم وتحديدها للمسائل الآتية :
- (أولاً) التسجيل في السجلات ،
 - (ثانياً) قيمة السجل ،
 - (ثالثاً) تسجيل الشهادات فوق الجامعية ،
 - (رابعاً) أي مسائل أخرى يرى المجلس إضافتها .

الجدول (٢٧)

(أنظر المادة ٥ ب)

قسم رئيس وأعضاء المجلس الزراعي السوداني

" أنا بصفتى أقسم بالله العظيم ، أن أؤدي المهام الموكلة إلى بموجب أحكام قانون المجلس الزراعي السوداني وأن أعمل على تنفيذها بكل تقان وأن أحافظ على سرية أعمال المجلس الزراعي السوداني ومداولاته وتصنياته وأن أبذل قصارى جهدي لتطوير هذا المجلس والارتقاء به ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، والله على ما أقول شهيد ."

^(٢٧) قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ .